مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

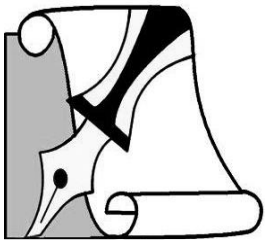

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وكيان الاحتلال

1 – مدخل:

سنوات مضت على مشاريع ترسيم الحدود البرية والبحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة. وإزاء الملاحظات التي أبداها المسؤولون اللبنانيون مرارا وتكراراً منذ العام 2000، تاريخ ترسيم الخط الازرق، حول 13 نقطة خلاف حدودية ما يزال العدو يتجاوز فيها الحدود البرية المفترضة، رفض لبنان أفكارا وخططا اميركية للترسيم البحري منذ العام 2008، افقدته حوالى 860 كيلومتراً مربعاً من المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة . وهذا كان قبل أن يتدخل مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الأدنى دافيد ساترفيلد لإحياء المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية من جديد، بعد فشل مهمتي وسيطين أميركيين سابقين هما كريستوفر هوف وعاموس هوكشتاين. وقد قام ساترفيلد منذ مطلع ايار العام 2019 بزياراته المكوكية بين لبنان والأراضي المحتلة من دون الوصول إلى آلية نهائية للمفاوضات، تلبي الشروط اللبنانية التي قالت بالترسيم المتوازي بين البر والبحر برعاية الولايات المتحدة الاميركية لمفاوضات غير مباشرة، وبلا مهل بين الطرفين في مقر قيادة القوات الدولية في الناقورة. وفي هذه الاثناء أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2020 عن التوصل إلى اتفاق إطار لإطلاق مفاوضات مباشرة بين لبنان وإسرائيل لترسيم الحدود البحرية والبرية بينهما. وتضمن نص الاتفاق الذي وضعته الإدارة الأميركية، وتولى تنفيذه مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، ديفيد شينكر، وجود مسارين لترسيم الحدود؛ أحدهما لترسيم الحدود البرية استنادًا إلى قرار مجلس الأمن رقم 1701 لعام 2006، وثانيهما لترسيم الحدود البحرية. وأدت الولايات المتحدة وفق هذا الاتفاق دور الوسيط، بناء على طلب الطرفين. وانعقدت بالتالي الجولة الأولى من المفاوضات بين ممثلي لبنان وكيان العدو في مقر الأمم المتحدة في الناقورة في 14 تشرين الأول/ أكتوبر.

الجدير بالذكر أن ثمة عدة أمور في الاتفاق تلفت الانتباه، هي: أولًا، لا يوجد ربط ملزم بين المسارين البري والبحري. ثانيًا، لا يوجد إطار زمني للمفاوضات. ثالثًا، لا يشير الاتفاق إلى أي مرجعية لمفاوضات ترسيم

الحدود البحرية مثل قانون البحار لعام 1982، ما يجعلها خاضعة كليًا لموازين القوى والضغوط التي يمكن ممارستها على لبنان. رابعًا، لا يطرح الاتفاق أي بدائل في حال فشلت المفاوضات بين الطرفين، كالاتفاق على التوجه إلى التحكيم الدولي.

2 – مشاكل ترسيم الحدود البحرية:

بدأ البحث في اتفاقية بين لبنان وقبرص حول الحدود البحرية في عام 2006 خلال وجود حكومة الرئيس فؤاد السنيورة. غير أن المباحثات تعطلت بعد تسلم وزارة الطاقة والمياه بالوكالة من الوزير محمد فنيش عقب انسحاب الأخير من الحكومة لخلاف على إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

والإشكالية التي جرى الحديث عنها هي خمسة كيلومترات واقعة بين الدول المتجاورة وهي لبنان وقبرص وإسرائيل، وسببها أن لبنان لا يقيم مفاوضات مع إسرائيل، ووقعت بعد إبرام اتفاقية بين لبنان وقبرص. ومنذ عام 2006 وحتى اليوم تقدمت قبرص كثيرا لأنها تريد استخراج نفطها، ولبنان غارق في مشاكله وصراعاته وخلال تفاوض قبرص مع إسرائيل، شعرت أوساط لبنانية بأن جزءا مما يتم بين قبرص وإسرائيل يجري على حساب لبنان، ويمس بالحقوق اللبنانية. ودارت المشكلة حول ما يسمى المياه الاقتصادية، أي المنطقة المشتركة بين الدول ما بعد المياه الإقليمية، ولكل دولة فيها حق بحسب مساحتها. ومن هنا تلتقي حدود لبنان الاقتصادية من جهة الجنوب مع كل من قبرص وإسرائيل. الاتفاق القبرصي الإسرائيلي سمح لإسرائيل بالدخول الى لبنان، برغم أن إسرائيل كانت في كل عملياتها تعتمد الحدود نفسها التي كان يعتمدها لبنان. ونظرياً، لم يكن هناك مشكلة حدودية بحرية بين الجانبين. لكن إسرائيل حين سنحت لها الفرصة ، دخلت فوراً الى لبنان نتيجة الخلل اللبناني في بت الاتفاق مع قبرص بخفة وعدم مسؤولية. وبحسب المعلومات، فإن إسرائيل التقطت ثغرة في الاتفاق بين لبنان وقبرص الذي يقول إن النقطة الثلاثية لا تبتّ إلا بمفاوضات ثلاثية. والنقطة هذه هي النقطة 23. وبما أنه لا اتصال بين لبنان وإسرائيل، تبقى النقطة معلّقة للتفاوض ويتراجع لبنان الى النقطة 1. وقد فسرت إسرائيل هذا الرجوع بخسارة لبنان 860 كلم مربعاً. الامر الذي استوجب أن يحدد لبنان حدوده بموجب القانون الدولي وأرسل إلى الأمم المتحدة ليبلغها ذلك وأيضاً التزامه بالاتفاقات الدولية، وثبت لكل اللبنانيين من مجلس نيابي وحكومة وجيش ووزارة أشغال عبر لجنة تضم جميع

الأفرقاء "أن هذه هي حدودنا ولن نتنازل عنها." وأكد أستاذ القانون الدولي الدكتور شفيق المصري أن الاتفاقية الموقعة لترسيم الحدود البحرية بين قبرص وإسرائيل تلحق خسائر بلبنان. وعن الاتفاقية بين لبنان وقبرص، أشار إلى أنها لم تبرم، نتيجة لاعتراض تركيا عليها على اعتبار أنها تستثني قبرص التركية منها، ولأن لبنان لم يشأ تعكير علاقاته مع تركيا أوقف متابعة الاتفاقية. وأضاف المصري أنه على اعتبار أن هناك ثلاث دول معنية بهذه المنطقة، اثنتان متجاورتان هما لبنان وإسرائيل، والثالثة المقابلة قبرص، فكان لابد من أن تكون الاتفاقية ثلاثية، ولكن بسبب حال الحرب بين لبنان وإسرائيل لم تجر اتفاقية ثلاثية، وما تم هو نوع من اتفاقية مزدوجة واحدة بين لبنان وقبرص، وثانية بين قبرص وإسرائيل. وقال إن لبنان اعترض على مسار الاتفاقية القبرصية الإسرائيلية، وهذا الاعتراض يجب أن يصل إلى الأمم المتحدة بشكل شكوى، ويجب على لبنان أن يصر على حدوده المائية، الإقليمية والاقتصادية، وهناك خسارة لبنانية يستطيع استعادتها.

في 10 يوليو/ تموز 2011 أقرت الحكومة الإسرائيلية ترسيم حدود إسرائيل البحرية الشمالية على الحدود مع لبنان كما وضعته وزارة الخارجية الإسرائيلية. وأعلن وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان أن إسرائيل ستعرض على الأمم المتحدة ترسيم ما تعتبره منطقتها الاقتصادية الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط التي توجد فيها حقول للغاز يطالب بها لبنان ايضا. ويأتي ذلك بعد تقديم لبنان للأمم المتحدة خرائطه لترسيم حدوده البحرية. وقال أوفير غندلمان المتحدث باسم رئيس الوزراء الاسرائيلي إن هذا الخط يتاخم منطقة الحقوق الاقتصادية التابعة للدولة، بما فيها الحق باستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في البحر. وأكد على موقف إسرائيل بترسيم الحدود البرية بالتزامن مع الحدود البحرية، "فليس أمامنا الآن . وقد قاموا فجأة بإرسال خرائط . سوى ترسيم الحدود بأنفسنا."

في يوليو/ تموز 2012 عقد السفير الإسرائيلي في قبرص ووزير الطاقة اللبناني جبران باسيل والرئيس القبرصي ديميتريس كريستوفياس، مؤتمراً حول شؤون الطاقة نظمته جامعة نيقوسيا في قبرص. واعترض لبنان بعد علمه بالاتفاق الموقع بين قبرص وإسرائيل ومحاولة قضم الأخيرة 860 كيلومتراً مربعاً من المنطقة البحرية اللبنانية، وتأكيد حق لبنان كاملاً في استعادة المساحة المسلوبة.

وكان لبنان قد استطاع الاحتفاظ ب500 كم مربع من الحدود الأصلية المقدرة ب860 كم مربعاً في مفاوضات جارية بينه وبين إسرائيل، وبقي 360 كم مربعاً في أيدي الإسرائيليين.

ممّا زاد الطين بِلّة أنّه في سنة 2011، وقبل صدور المرسوم 6433 بشهر صدر عن المكتب الهيدروغرافي البريطاني (UKHO) نتائج دراسة خاصة للحكومة اللبنانيّة تنصّ على أنّ حدود المنطقة الاقتصاديّة للبنان يمكن أن تمتدّ لمساحة إضافيّة واسعة جنوباً في حال عدم احتساب أثر صخرة تخيليت. وتقرير الـ UKHO، ولأسباب مُريبة، لم يُعرض على مجلس الوزراء. وفي السياق نفسه وفي سنة 2013 أتمّ المقدّم البحري مازن بصبوص بحثاً لنيل إجازة أركان بعنوان «إشكالية تعيين الحدود البحريّة اللبنانيّة مع العدوّ الإسرائيليّ ومدى تأثيرها على استخراج الثّروة النّفطيّة»، أكد نتائج الـ UKHO لناحية حقّ لبنان بمساحة تزيد عن 1400 كم2 فوق الـ 860 كم2 التي تنازعنا عليها «إسرائيل». من ثم نام ملفّ الترسيم لغاية حزيران 2018 عندما أتمّت مصلحة الهيدروغرافيا في الجيش اللبناني، والتي أجرت سنة 2014 مسحاً للشاطئ اللبناني الجنوبي في منطقة الناقورة وقامت بإعادة تحديد للمنطقة اللبنانية الخالصة والتي أكّدت حقّ لبنان بمساحة 1430 كم2 فوق الـ 860 كم2 التي تنازعنا عليها «إسرائيل». فكان الخطّ اللبناني الجديد: الخطّ 29. وفي يناير/ كانون الأوّل 2018 أحال الجيش اللبناني دراسته إلى مجلس الوزراء لاتّخاذ القرار المناسب. ويجدر القول إنّ معظم الأفرقاء السياسيين والكتل النيابيّة وُضعوا في كامل أجواء الخطّ الجديد في حدثين منفصلين على الأقلّ في يوليو/ تمّوز 2019 ويناير/كانون الثاني 2019. ومن المستغرب ان المُعطى الجديد لم يُتلقّف، ما شكّل إدانة بالتهاون بالحقوق لكلّ الفريق الحاكم الذي علم والذي أُعلِم بالأمر، دون استثناء.

من المؤكّد أنّ عدم تعديل المرسوم 6433 أفقد المصداقيّة لأيّ طرح أو إصرار للمفاوض اللبناني لمناقشة الحقوق اللبنانيّة جنوب الخطّ 23. فالمنطق يُحتّم بأنّه لو كنّا نعتقد بحقّنا لعدّلنا المرسوم. ومن جهةٍ أخرى، هناك الرأي القائل بأنّ تعديل لبنان للمرسوم المذكور يجعل أيّ تنازل عن أرضٍ شمال الخطّ اللّبناني 29 يُظهر اللّبناني بمظهر المتنازل عن حقوقه. وفي هذا ما يُجافي المنطق. فمجرّد الذهاب إلى المفاوضات في تشرين الأوّل 2020 يعني منطقيّاً قبولاً بمبدأ التنازلات. فالمفاوضات بطبيعتها تستبطن تنازُلات وإلّا لكنا أعلنّا عن موقفنا غير القابل للتنازل قبل المفاوضات ولما كنّا ذهبنا إلى المفاوضات أساساً.

بين أخذٍ وردّ بعيداً عن الإعلام وتقصيرٍ من هنا وتهاونٍ من هناك، وصلنا إلى المفاوضات التي بدأت في تشرين الأوّل 2020 وإذا بالوفد المفاوض وبناءً على توصيات رئيس الجمهوريّة يفجّر قنبلته ويطرح المفاوضات على أساس الخطّ 29. يجدر القول إنّ الموقف المتقدّم للوفد اللبناني المفاوض قوبل بالتردّد في

الوسط السياسي. وهذا الموقف حصل على دعم شعبي وإعلامي ولكنّه افتقر إلى إجماع سياسي رسمي يواكبه وهو في أمسّ الحاجة إليه.

3 – الخلاف حول حقول الغاز والنفط:

إجراءات التنقيب عن النفط شرقي البحر المتوسط قطعت أشواطا في كل من قبرص وإسرائيل، في حين غرق لبنان في سجال ترسيم الحدود، والأخطاء التي وقعت خلال ذلك. وتكمن المشكلة في أن المنطقة النفطية واقعة بين لبنان وقبرص وإسرائيل، وبينما يمكن لبيروت التفاوض مع قبرص لترسيم الحدود لا يقبل التفاوض مع إسرائيل على اعتبار حالة العداء بين الطرفين. وسار الترسيم بشكل منفصل بين لبنان وقبرص من جهة، وبين قبرص وإسرائيل من جهة أخرى حيث يعتبر لبنان أنه خسر مساحة من مياهه تبلغ خمسة كيلومترات نتيجة الاتفاق الإسرائيلي القبرصي، وصفتها مختلف المرجعيات اللبنانية بأنها كبيرة. وضاعت مسؤولية الخسارة بين الوزارات اللبنانية لأن مسألة النفط ترتبط بعدة وزارات هي الطاقة والأشغال والبيئة والدفاع.

في رسالة وجهت منتصف يونيو/ حزيران 2011 إلى عدة جهات رسمية لبنانية أثار وزير الطاقة جبران باسيل الموضوع لافتا إلى ما أسماه "اعتداء في نقطة داخل الحدود تناهز حوالي خمسة كيلومترات". وطلب باسيل توجيه اعتراض رسمي إلى الأمم المتحدة. ودار جدل على كيفية توقيع الاتفاقية، وأسباب ومسؤولية الخطأ الذي ورد فيها، وكيفية تداركه.

في السياق يقول لبنان أنه من المحتمل أن حقل تمار الواقع في الحوض الشرقي يمتد إلى المياه اللبنانية. لكن اسرائيل نفت ذلك وقالت "إن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة البحرية لإسرائيل تمر شمال مواقع الحفر للتنقيب عن النفط في تمار، وبشكل واضح." وقال الخبير الإسرائيلي في القانون البحري عمير كوهين– درور أن حقلي غاز داليت وتمار يقعان في المنطقة الاقتصادية المحاذية لإسرائيل، وأنه طبقاً لمؤتمر قانون البحار من الأمم المتحدة عام 1982، فإن إسرائيل بإمكانها استغلال الثروات الطبيعية في المنطقة الاقتصادية المحاذية لها. إلا أن إسرائيل على العكس من لبنان، لم توقع قانون البحار الصادر عن الأمم المتحدة عام 1982 والذي صُمِّم لتوضيح الحدود البحرية بين الأمم؛ "في حالات النزاع، ومن المعتاد ترك القرار لمحكمين، مقيدين في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982. وتدعي إسرائيل أنها لم توقع على القانون لتخوفها

من المحكمين المنحازين." ولسوء الحظ لا توجد خرائط لمنطقة النزاع. وتدعي إسرائيل أن اكتشاف الغاز يقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لها، وينبع النزاع من احتمال أن حقل الغاز الطبيعي يمتد إلى المياه الإقليمية اللبنانية. وقد ازداد الموقف تعقيداً من كون الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل غير متفق عليها. ويذكر روبي سابل – أستاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية بالقدس ان "ادعاء لبنان قد يكون معقداً لأن حدود لبنان مع إسرائيل متعرجة، مما يجعل ترسيم الحدود البحرية أكثر تعقيداً". والمبدأ العام في مثل هكذا مواقف هو قاعدة وضع اليد حيث يُسمَح لكل طرف بالاستيلاء على مايمكنه الاستيلاء عليه من طرفه. وقد بدأت إسرائيل بالفعل في التنقيب والانشاءات في جانبها، بينما لم تحدد السلطات اللبنانية رسمياً حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة ولم تبدأ أي عملية لاستدراج المزايدات لحقوق التنقيب. وكان وزير الطاقة اللبناني جبران باسيل قد حذر أن لبنان لن يسمح لإسرائيل أو أي شركة "تخدم المصالح الإسرائيلية بالتنقيب عن الغاز "الواقع في مياهنا الإقليمية". وكانت بيروت قد سبق لها أن حذرت شركة نوبل إنرجي الأمريكية ألا تقترب من مياهها الإقليمية. ورداً على ذلك، حذر وزير البنية التحتية الإسرائيلي عوزي لنداو لبنان بأن إسرائيل مستعدة لاستخدام القوة لحماية احتياطيات الغاز المكتشفة أمام شواطئها.

4 – معايير ترسيم الحدود البحرية:

منذ ان أقرت الأمم المتحدة اتفاقية قانون البحار عام 1982، استندت أكثر الدول عليه في حل نزاعاتها على الحدود البحرية، إما بصورة ثنائية أو عبر التحكيم الدولي. وبرغم ذلك، ظلت إسرائيل ترفض حل نزاعها البحري مع لبنان وفق قانون البحار أو باللجوء إلى التحكيم الدولي، وأصرت بدلًا من ذلك على إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين وبوساطة أميركية؛ وذلك لإجبار الجانب اللبناني على الجلوس معها مباشرة إذا أراد البدء بالتنقيب عن الغاز في مياهه الإقليمية. واللافت أن لبنان وافق على المطلب الإسرائيلي بدلًا من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي والاحتكام إلى قانون البحار، وهو خيار كان متاحًا تمامًا أمام لبنان. وقد عالج العديد من الدراسات، بما فيها الإسرائيلية التي قام بها خبراء متخصصون في ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، جوانب مختلفة، وخلصت إلى أن حجة إسرائيل القانونية فيما يخص مطالبتها بالقطاع (بلوك) رقم 9 مقابل السواحل اللبنانية هي حجة ضعيفة، تسقط أمام أي مرافعة قانونية دولية، في

حين أن حجة لبنان في ترسيم حدوده قوية لأنها تستند إلى قانون البحار. وقد خلصت "مذكرة" ناقشت خيارات إسرائيل بخصوص النزاع على الحدود البحرية مع لبنان إلى وجود ثلاث طرق لحل النزاع: مفاوضات بوساطة طرف ثالث، أو التحكيم الذي تقوم به محكمة أو مؤسسة دولية وفق قانون البحار، أو التوجه إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. لكن إسرائيل أصرت على الخيار الأول؛ أي المفاوضات المباشرة بوساطة طرف ثالث؛ وذلك للأسباب التالية: أولًا، لأن الطرفين هما من يحدد مرجعية المفاوضات وإطارها بينهما من الناحية الإجرائية، وهذا يحيّد القانون الدولي ويمنح إسرائيل حق الاعتراض "الفيتو"، ويستطيع أي طرف منهما أن يطرح اقتراحات لا تتماشى بالضرورة، أو تتناقض حتى، مع القانون الدولي. ثانيًا، تسمح المفاوضات بالتوصل إلى حلول وسط بشأن المنطقة البحرية المختلف عليها، بدلًا من صدور أحكام قاطعة ليست في مصلحة إسرائيل من جهات قانونية دولية. ولن يكون في الإمكان، في حال المفاوضات، فرض حلٍ ملزم على إسرائيل لا تقبل به. بالتالي إن حجة إسرائيل القانونية في ترسيمها للحدود المختلف عليها مع لبنان ضعيفة قانونيًا؛ فإسرائيل تعتمد في ترسيم حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة مع لبنان على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المشؤومة المبرمة بين قبرص ولبنان عام 2007، والتي لم يصدّق عليها لبنان حتى الآن، ولم يسلمها للأمم المتحدة، وهي تعد من ثمّ غير معترف بها دوليًا. وقدمت هذه المذكرة عدة توصيات أخرى دعت فيها إلى الفصل بين النزاع البري والبحري، وإلى الفصل بين مسألة تحديد نقطة البداية في رأس الناقورة عن مختلف نقاط الاختلاف الأخرى بشأن الحدود البرية بين لبنان وإسرائيل. وأوصت بأنه من الأفضل لإسرائيل التوصل إلى اتفاق مع لبنان بشأن نقطة البداية هذه، وعدم تحويل فض النزاع بشأنها إلى محكمة أو مؤسسة دولية؛ لأن الموقف اللبناني الذي يستند إلى خرائط ووثائق يعد أقوى من الموقف الإسرائيلي قانونيًا.

في 10 يوليو/تموز 2011 أقرت الحكومة الإسرائيلية ترسيم حدود إسرائيل البحرية الشمالية على الحدود مع لبنان كما وضعته وزارة الخارجية الإسرائيلية. وأعلن وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان أن إسرائيل ستعرض على الأمم المتحدة ترسيم ما تعتبره منطقتها الاقتصادية الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط التي توجد فيها حقول للغاز يطالب بها لبنان ايضا. ويأتي ذلك بعد تقديم لبنان للأمم المتحدة خرائطه لترسيم حدوده البحرية. وقال عوفير غندلمان المتحدث باسم رئيس الوزراء الاسرائيلي إن هذا الخط يتاخم منطقة الحقوق الاقتصادية التابعة للدولة، بما فيها الحق باستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في البحر. وأكد داني أيالون

نائب وزير الخارجية الإسرائيلي على موقف إسرائيل بترسيم الحدود البرية بالتزامن مع الحدود البحرية، "فليس أمامنا الآن . وقد قاموا فجأة بإرسال خرائط . سوى ترسيم الحدود بأنفسنا."

في 5 سبتمبر/ ايلول 2011 وضعت إسرائيل احداثيات لحدودها البحرية مع لبنان، لكن لبنان أبدى رفضه لهذا الترسيم الجديد معتبراً أنه يقتطع أكثر من 800 كم مربع من مياهه الاقليمية الجنوبية الغنية بالغاز. وقال وزير الخارجية اللبناني السابق عدنان منصور، في رسالة بعث بها للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، إن "الإحداثيات الجغرافية التي أودعتها إسرائيل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، والعائدة للجزء الشمالي من المياه الإقليمية، تنتهك وتعتدي بشكل واضح على حقوق لبنان السيادية والاقتصادية في مياهه الإقليمية ومنطقته الاقتصادية الخالصة". وأكد منصور في الرسالة "رفض لبنان هذه الإحداثيات" التي "تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر"، وطالب الأمينَ العام للأمم المتحدة باتخاذ كافة التدابير التي يراها مناسبة تجنبا لأي نزاع. وتبلغ مساحة المنطقة المتنازع عليها 845 كيلومترا مربعا، يؤكد لبنان أن إسرائيل استولت فيها على مواقع تنقيب تقع داخل حدوده البحرية. وتسعى إسرائيل إلى استغلال حقول الغاز التي تقع في شرق المتوسط للتمكن من سد النقص لديها، وقد وقعت اتفاقا مع قبرص في هذا المجال.

لقد وقع لبنان اتفاقية مع قبرص في مطلع العام 2007 ترسِّم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ)لكل من البلدين. وفي عام 2010، وقعت قبرص اتفاقية مع إسرائيل تؤسس حدودهما البحرية، واستخدمت النقطة 1 كمرجع نهاية. وبحلول ذلك الوقت، كان لبنان قد قرر أن "النقطة 1" هي في الواقع بعيدة جداً إلى الشمال وأن نقطة التقاطع الحقيقية بين البلدان الثلاث تقع على بعد عدة كيلومترات إلى الجنوب، فيما يُعرف بإسم "النقطة 23". وقدمت الأوراق الداعمة لذلك إلى الأمم المتحدة في يوليو/ تموز 2010. فاختيار النقطة 1 في البداية كان خطأ فادحاً في حق لبنان، كما اعترف بذلك المسؤولون المعنيون. وبالطبع، اعترضت إسرائيل على ادعاءات لبنان، مذكرةً الأمم المتحدة أن تلك الحدود الجديدة تخالف الاتفاقية لبنان الأصلية مع قبرص. وقد تدخل كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة كوسيطين، إلا أنه لم يتم التوصل لحل للخلاف.

5 – اقتراح خط هوف:

في العام 2012، أراد الأميركيون فتح ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وكيان العدو. فإسرائيل كانت تريد بدء التنقيب على الحدود المشتركة مع لبنان، وهي لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا بعد ترسيم الحدود معه رسمياً من جهة، ومع قبرص من جهة أخرى، فأرسل الأميركيون الوسيط فريدريك هوف اولًا لحل المشكل العالق

والدفع الى مفاوضات. وقال هوف للبنانيين إن الحدود المتنازع عليها هي 860 كلم مربع فقط وليس 1430 كما تبين للبنانيين بعد التحديثات. ثم اقترح حلاً وسطاً سماه «خط هوف»، ومضمونه أن يكون للبنان في المنطقة المتنازع عليها (أي 860 كلم مربع) نسبة 55٪، ولإسرائيل 45٪. ثم تُستَقدم شركة خاصة اميركية لتعمل في هذه المنطقة المشتركة، وما تحصّله تقسمه بينهما وفقاً للنسبة المتوافق عليها. لكن فض لبنان هذا الاقتراح المتحيز بنظره إلى إسرائيل. ثم أرسل الأمريكيون عاموس هوكشتاين الذي كرر طرح هوف، فكرر لبنان رفضه مجددا.

راوحت الأمور مكانها حتى بداية الانهيار اللبناني الذي بدأ بالحراك الكبير في 17 أكتوبر/تشرين الأول العام 2019. وكثف الأميركيون ضغوطهم على حامل الملف نبيه بري والذي كان لا يزال يحتفظ به بالرغم من انتخاب ميشال عون رئيسا للجمهورية العام 2016. ومع حالة الوهن الكبيرة التي وقع فيها لبنان، رأى الأمريكيون ان التوقيت مناسب لانتزاع «انتصار» ولو كان صورة لمفاوضات مباشرة بين اللبنانيين والإسرائيليين، يُسجل لصالح الرئيس دونالد ترامب قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، ما سيؤمن له أصوات الصهاينة الأمريكيين إذا ما كان لمصلحة إسرائيل. وكان اللبنانيون ممثلين بالرئيس نبيه بري، يرفضون المفاوضات في حالتهم تلك، متخوفين من أن تؤدي إلى تنازلات قد لا تكون في الثروة النفطية فحسب، بل في فرض مفاوضات مباشرة على لبنان قد تؤدي الى نوع من التطبيع خاصة لو كان الملف بحوزة جهة لديها «ضعف» تجاه الأميركيين. وقد كانوا على حق كما ظهر بعد ذلك. وهكذا، أفضت التهديدات الأمريكية بالعقوبات على وزيرين سابقين أحدهما محسوب على بري، إضافة لعائلته، إلى تسريع هذا الأخير تخلصه من هذا الملف ومن الضغط الأمريكي، عبر إنجازه ما سمي «اتفاق إطار» للمفاوضات مع الإسرائيليين. كان ذلك في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2020، ثم نقل الملف الى الحضن الشرعي دستورياً، أي عند رئيس الجمهورية. وإزاء تعذر قبول شركات التنقيب العالمية عن النفط التزام هذا التنقيب في منطقة متنازع عليها، نظراً الى المخاطر المحتملة على عملها وعلى معدّاتها وجهازها البشري في حال تطور النزاع الى أحداث عسكرية أو أمنية، اقترح فردريك هوف، الموفد الأمريكي الخاص إلى سوريا ولبنان، في 3 سبتمبر/ ايلول 2012 ، أن يتولى هو بنفسه التفاوض مع كل من لبنان وإسرائيل فيما يخص مناطق النزاع الحدودية بين البلدين. وتولى هوف أيضاً التنسيق مع الأمم المتحدة في هذا الصدد. وإذ سلّم هوف، بعد تعمقه في الملف

وقيامه باتصالاته مع الجانب الإسرائيلي بحق لبنان في تحديد حدوده وفق ما يراها وبإرساله الخريطة بها الى الأمم المتحدة، فإنه اقترح أن يجرى تقسيم المنطقة المتنازع عليها (850 كلم مربعاً) في شكل موقت يعود ثلثاها الى لبنان والثلث الباقي الى اسرائيل، على أن يكون الخط الذي يحدد هذين الثلثين الخط الأقصى لمسرح التنقيب لمصلحة لبنان، موقتاً، من دون الغاء الخريطة التي وضعها لبنان والتي رفعها الى الأمم المتحدة والتي تتضمن كامل الـ850 كيلومتراً مربعاً على أنها تابعة للسيادة اللبنانية. وأوضحت مصادر رسمية أن هوف اقترح هذا الحل الموقت الذي يحفظ حق لبنان، في انتظار الظروف المناسبة للتفاوض المباشر بينه وبين اسرائيل على تحديد الحدود، لأنه يسمح بمباشرة التنقيب من دون تحفظ من جانب الشركات لأنه يضمن عدم حصول نزاع عسكري أو أمني في منطقة الخلاف. كما أن هوف تعهّد اقناع ادارته اسرائيل بهذا الحل الموقت ولجم أي تحرك عسكري أو أمني من قبلها ضد اعتماده. وكانت حجة هوف أن هذا الحل يضمن عدم حصول نزاع عسكري لأن واشنطن مهتمة باستقرار الجبهات في هذه المرحلة، ولا يعيق تحقيق مصلحة البلدين ببدء التنقيب لاستثمار ثروتهما النفطية والغازية. وتشير المصادر الرسمية اللبنانية إلى أن رئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري أبدى الموافقة على هذا الحل الموقت، وجاء موقف رئيس الحكومة نجيب ميقاتي متقاطعاً مع موقفه اذ أبلغ اللجنة الوزارية الفنية التي درسته أنه إذا أفضت الجهود الأميركية اليه، من دون أن يتخلى لبنان عن حدوده كما سبق أن رسمها، فلماذا لا نقبل به؟ وعليه أعدت وزارة الخارجية اللبنانية تقريراً بهذا الحل مع الخريطة الكاملة للحدود وفق الخريطة اللبنانية وأحالته الى مجلس الوزراء الذي لم يستكمل دراسته في جلسة مجلس الوزراء إذ إن وزير الطاقة في حينه جبران باسيل طرح سؤالاً يتعلق بالمبدأ إذ إن مجلس الوزراء أخذ قراراً بالخريطة الأصلية للحدود اللبنانية للمنطقة الاقتصادية الخالصة، فما هو أثر التغيير في هذا القرار قانونياً؟ وأجابه ميقاتي: «نحن لا نغير في قرارنا السابق لأننا نحتفظ به ونعتمد حلاً ديبلوماسياً للنزاع". ومع رفض الجانب الإسرائيلي للمطلب اللبناني عرض المبعوث الأمريكي التالي عموس هوكشتاين تسوية تلحظ تطوير "خط هوف"، على النحو الذي يسمح لشركات الطاقة باستثمار الكيلومترات المربعة الثلاثمئة والستين المتنازع عليها، وتأسيس صندوق خاص لعائدات النفط والغاز في هذه الرقعة، تتفاوض لاحقًا كل من بيروت وتل أبيب على توزيع عائداته، وهو ما قوبل مجدداً برفض لبناني. وبحلول بداية عام 2019، وبعد جولات عدة قام بها المبعوث الأمريكي الثالث ديڤد ساترفيلد، بدا أن الأمور لم تعد في صالح لبنان،

خاصة منذ أن بدأت أزمته الاقتصادية تلوح في الأفق، وكذلك بعدما بدأت إسرائيل بالفعل في تلزيم بعض النقاط المتنازع عليها لشركات الغاز الأجنبية، وهو ما دفع بوزير الخارجية الأمريكي الاسبق مايك بومبيو لتطوير خطة عموس هوكشتاين، خلال زيارته لبيروت في مارس/آذار 2019، حين اقترح تسوية النزاع الحدودي البحري حصراً، في مقابل تقديم شركات حكومية أميركية ضمانات لقروض بات الاقتصاد اللبناني في أمسّ الحاجة إليها، وهو ما رفضه الجانب اللبناني مجدداً. وربغم محاولة الجانب اللبناني إقناع الأمريكيين بتلازم الترسيم البري والبحري للحدود، فإن المطالب اللبنانية قوبلت بتصلب حادّ من جانب الولايات المتحدة، لُمِس بوضوح خلال زيارة وفد برلماني – دبلوماسي إلى واشنطن، التي أصرت مجدداً على "خط هوف" كأساس للتفاوض، في وقت حاول المبعوث الأميركي السابق ديفيد شينكر طوال عام على إيجاد حلول تسمح ببدء التفاوض، وهو ما أثمر الاتفاق–الإطار، الذي أقرّ بضرورة تلازم المسارين البري والبحري. وعلى هذا الأساس، يمكن بت الخلافات المتصلة بترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل على ثلاث نقاط أساسية، أولها تحديد وتثبيت النقطة "ب–1" عند رأس الناقورة كآخر منطقة حدودية بين البلدين، والنقطة الثلاثية التي تربط الحدود البحرية بين كل من لبنان وقبرص وإسرائيل، والوضعية القانونية لجزيرة تخيليت. وفي الاثناء اكد قائد الجيش اللبناني جوزيف عون أن ترسيم الحدود البحرية يجب أن يتم على أساس "الخط الذي ينطلق من نقطة رأس الناقورة براً والممتد بحراً تبعاً لتقنية خط الوسط بدون احتساب أي تأثير للجزر الساحلية التابعة لفلسطين المحتلة استنادا إلى دراسة أعدتها قيادة الجيش وفقا للقوانين الدولية."

في 1 أكتوبر/ تشرين الاول 2020، أعلنت وزارة الطاقة الإسرائيلية، أن تل أبيب يمكنها البدء في المفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، وبوساطة أمريكية بعد 9 أكتوبر/ تشرين الاول 2020، كما أكد مصدر لبناني أيضاً أن مواعيد المفاوضات ستحدد بناء على اتصالات مع الأمم المتحدة والجانب الأمريكي. وخلال مؤتمر صحفي، تلا رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري نص "اتفاق الإطار العملي للتفاوض حول ترسيم الحدود"، وجاء فيه أن "الولايات المتحدة تدرك أن حكومتي لبنان وإسرائيل مستعدتان لترسيم الحدود البحرية بالاستناد إلى التجربة الإيجابية للآلية الثلاثية المعتمدة منذ تفاهم نيسان عام 1996، وحالياً بموجب القرار 1701، والتي حققت تقدماً في مجال القرارات حول الخط الأزرق." وأشار الاتفاق إلى أنه: "في ما يخص الحدود البحرية سيتم عقد اجتماعات في الناقورة تحت راية الأمم المتحدة برعاية فريق المنسق الخاص للأمم

المتحدة في لبنان، لإعداد محاضر الاجتماعات بصورة مشتركة توقع وتقدم إلى إسرائيل ولبنان للتوقيع عليها"، على أن يتولى الجيش اللبناني إدارة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. وأضاف: "طُلب من الولايات المتحدة من قبل إسرائيل ولبنان أن تعمل كوسيط ومسهل لترسيم الحدود البحرية"، لافتاً إلى أنه "حين يتم التوافق على الترسيم سيتم إيداع اتفاق ترسيم الحدود البحرية لدى الأمم المتحدة عملاً بالقانون الدولي." ووفقاً للاتفاق الإطاري فإنه :"عند التوصل إلى اتفاقيات في المناقشات بشأن الحدود البرية والبحرية سيتم تنفيذها وفقا للتالي: الحدود البرية على أساس الخط الأزرق، والحدود البحرية استنادا إلى الحد البحري للمناطق الاقتصادية الخاصة." ونص الاتفاق على أن: "الولايات المتحدة تعتزم بذل قصارى جهودها للمساعدة في تأسيس جو إيجابي وبناء والمحافظة عليه لإدارة المفاوضات واختتامها بنجاح في أسرع وقت ممكن". ورداً على سؤال حول الأثر المحتمل لهذا الاتفاق على أعمال التنقيب عن النفط في المياه الجنوبية للبنان، قال بري إنه كان من المفترض أن يبدأ التنقيب (في الرقعة رقم 9) السنة الماضية، وأعتقد أن عدم التوصل إلى اتفاق الإطار هذا هو أحد أسباب التأخير." وأضاف: "ثمة وعد أن تبدأ شركة توتال بالتنقيب والوعد قبل آخر العام 2020، وقلت للرئيس الفرنسي ماكرون أن يتمنى على توتال عدم التأخير"، لافتاً إلى أن "هذا التفاهم يساعد الشركة على أن تبدأ" في عمليات التنقيب. إلى ذلك، نفى بري وضع الاتفاق مع إسرائيل في سياق التوجه العربي للتطبيع، لافتاً إلى أن لبنان بدأ العمل منذ عشر سنوات على مسألة ترسيم حدوده مع إسرائيل.

في 1 أكتوبر/ تشرين الاول 2020، رحبت الولايات المتحدة باتفاق إسرائيل ولبنان على إطار لبدء محادثات بوساطة أمريكية بهدف حل نزاع قائم منذ فترة طويلة بشأن الحدود البحرية. وقال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مايك بومبيو إن المناقشات بين الدولتين يمكن أن تسفر عن تعزيز استقرار وأمن ورفاهية مواطني لبنان وإسرائيل على حد سواء. وأدلى بومبيو بهذا التصريح بعد أن قال مسؤولون من البلدين إن إسرائيل ولبنان اتفقا على إطار عمل للتفاوض بشأن قضايا الحدود البحرية.

كما رحبت قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل" بالإعلان وأكدت في بيان أنها على استعداد لتقديم كل الدعم الممكن للأطراف وتسهيل الجهود لحل هذه المسألة. وشدّدت اليونيفيل على أنّها وفي إطار قرار مجلس الأمن الدولي 1701، تدعم أي اتفاق بين البلدين بما يعزز الثقة ويحفّز الأطراف على الالتزام مجدداً باحترام الخط الأزرق وعملية ترسيم الحدود الأوسع. وأعلن بري عن أن الجانب اللبناني في المفاوضات

سيمثله الجيش ورئيس الجمهورية والحكومة اللبنانية، مضيفاً أنه سيتولى المفاوضات بدءاً من تأليف الوفد مروراً بمراحل التفاوض.

في 20 نوفمبر 2020، اتهمت إسرائيل لبنان بتغيير موقفه بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، محذرة من احتمال أن تصل المحادثات إلى طريق مسدود وعرقلة مشاريع التنقيب عن محروقات في عرض البحر. وكان لبنان وإسرائيل اختتما في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني جولة ثالثة من المفاوضات برعاية الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وقررا عقد جولة رابعة في بداية ديسمبر/ كانون الاول. وقال وزير الطاقة الإسرائيلي يوڤال شتاينتس في تغريدة على تويتر: "لبنان غيّر موقفه بشأن حدوده البحرية مع إسرائيل سبع مرات". وأضاف أن "موقفه الحالي لا يتعارض مع مواقفه السابقة فحسب، بل يتعارض أيضاً مع موقف لبنان على الحدود البحرية مع سوريا التي تأخذ في الاعتبار الجزر اللبنانية القريبة من الحدود". وتابع أن "من يريد الازدهار في منطقتنا ويسعى إلى تنمية الموارد الطبيعية بأمان عليه أن يلتزم مبدأ الاستقرار وتسوية الخلاف على أساس ما أودعته إسرائيل ولبنان لدى الأمم المتحدة"، مؤكداً أن "أي انحراف عن ذلك سيؤدي إلى طريق مسدود وخيانة لتطلعات شعوب المنطقة". وكان الرئيس اللبناني ميشال عون كتب في تغريدة على حساب الرئاسة على تويتر أنه أكد خلال استقباله قائد القوات الدولية العاملة في الجنوب (يونيفيل) أن "ترسيم الحدود البحرية يتم على أساس الخط الذي ينطلق براً من نقطة رأس الناقورة استناداً إلى المبدأ العام المعروف بالخط الوسطي، من دون احتساب أي تأثير للجزر الساحلية الفلسطينية المحتلة."

في 26 يناير/ كانون الثاني 2022، قال الرئيس اللبناني ميشال عون إن لبنان مستعد لاستئناف المفاوضات بشأن ترسيم الحدود البحرية الجنوبية المتنازع عليها مع إسرائيل. وفي 9 فبراير/ شباط 2022، التقى قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون رئيس الوفد الأمريكي للمفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، عاموس هوكشتاين. والتقى الطرفان في حضور السفيرة الأمريكية لدى بيروت، دوروثي شيا، وتناول البحث موضوع ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل. وأكد قادئ الجيش جوزيف عون لهوكشتاين أن "المؤسسة العسكرية هي مع أي قرار تتخذه السلطة السياسية (اللبنانية) في هذا الشأن". وقال هوكشتاين إن "هناك فرصة اليوم وقلّصنا الثغرات بشأن موضوع ترسيم الحدود البحرية ويمكننا التوصل إلى اتفاق"، مشيراً إلى "أننا لن نبرم نحن الاتفاقية وعلى لبنان وإسرائيل أن يقررا القيام بذلك". وتوج هوكشتاين

جولة من اللقاءات مع القيادات الرسمية اللبنانية مساء 9 فبراير/ شباط 2022 بإجتماع مطول مع رئيس البرلمان اللبناني [[نبيه بري بحضور السفيرة الأمريكية في لبنان دوروثي شيا ومستشار رئيس البرلمان اللبناني للشؤون الدبلوماسية علي حمدان، بعد أن كان قد إلتقى على مدى ساعات يومه اللبناني الطويل كلاً من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وزير الخارجية عبدالله بو حبيب، وزير الطاقة وليد فياض، قائد الجيش اللبناني العماد جوزاف عون والمدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم، فضلاً عن لقاءات محدودة جداً وبعيدة عن الأنظار عقدت في السفارة الأمريكية أو خارجها. ولخص مسؤول لبناني نتائج الزيارة بالقول "ثمة نتائج تؤشّر الى جدية أميركية هذه المرة جعلت الجانبين اللبناني والأمريكي يخرجان من هذه الإجتماعات مرتاحين". وقد أطلع هوكشتاين من إلتقاهم وأولهم الرئيس ميشال عون على نتائج الاتصالات التي اجراها في إسرائيل في موضوع ترسيم الحدود البحرية الجنوبية، وقدم اقتراحات فوعده كل من عون وميقاتي وبو حبيب وفياض بدرسها بإيجابية "انطلاقاً من إرادة التوصل الى حل لهذا الملف الشائك والمعقد". وأكد عون لهوكشتاين استعداد لبنان للبحث في النقاط التي طرحها والتي سيتم استكمالها لاحقاً. بدوره، أكد قائد الجيش العماد جوزاف عون لهوكشتاين أن المؤسسة العسكرية هي مع أي قرار تتخذه السلطة السياسية في هذا الشأن، ما يعني ان الوفد العسكري قام بما عليه من تحديد للحق اللبناني وفق القانون الدولي (والتقنيات) وبالتالي أي قرار نهائي يعود للسلطة السياسة لان الجيش يلتزم قراراتها، وبالتالي لا يمكن تعليق أي تنازل على شماعة الجيش، على حد تعبير مصادر معنية بملف التفاوض. وكانت لافتة للإنتباه زيارة هوكشتاين للمدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الذي كان طوال المرحلة الماضية على تواصل مستمر مع الموفد الأميركي. وقد وضع هوكشتاين المقترحات الأميركية بين يدي إبراهيم آخذا في الإعتبار دور الأخير في التواصل مع جميع الفرقاء في الداخل اللبناني وبينهم حزب الله كشريك اساسي لطالما ردد أنه لن يوافق على أي صيغة بل سيكتفي بقبول ما تقبل به السلطة السياسية اللبنانية. وكانت لافتة للإنتباه أيضاً تغريدة السفارة الاميركية في بيروت والتي تؤشر الى ايجابية محققة اذ اوردت انه "حيث هناك إرادة هناك وسيلة.. إن اتفاقاً على الحدود البحرية يمكنه أن يخلق فرصة تشتدّ الحاجة إليها لتحقيق الازدهار لمستقبل لبنان. لقاء مثمر اليوم بين كبير مستشاري الولايات المتحدة لأمن الطاقة العالمي عاموس هوكشتاين وقائد

الجيش جوزاف عون". والذي حصل هو ان هوكشتاين قدم اقتراحات وكان للجانب اللبناني استيضاحات بشانها، والثابت في الافكار التي عرضها الوسيط الاميركي انها تقوم على الآتي:

1 – أي اتفاق لن يتضمن أي احتكاك بين لبنان واسرائيل، والاحتكاك هنا يعني شبهة التطبيع.

2 – وقف الحديث عن الخطوط البحرية، لا خط (1) ولا خط هوف ولا خط (23) ولا خط 29

3 – بدء البحث في الحقول النفطية على قاعدة لا لبنان ولا اسرائيل يقبلان شراكة في أي حقل غازي ونفطي.

4 – مسألة البحث في الحقول ليست محصورة بحقلي قانا وكاريش إنما في كل الحقول في المنطقة المتنازع عليها.

5 – مع تحديد كل الحقول في المنطقة المتنازع عليها تتم عملية توزيعها بالاتفاق عبر الوسيط الأمريكي.

6 – يقدم الوسيط الأمريكي مقترحاً عملياً لتوزيع عادل للحقول كجهة ضامنة، ويبحث المقترح مع لبنان بالتفصيل مع تعهد أمريكي بممارسة ضغط على اسرائيل للسير بالمقترح الأمريكي.

7 – بطبيعة الحال سيكون هناك تبادل للحقول حتى لا يكون هناك أي شراكة في أي حقل.

8 – تلحظ الخطة التي سيتضمنها المقترح الأمريكي النهائي، آلية لكيفية التعاطي مع أي أمر مستقبلي في حال اكتشاف حقول جديدة غير تلك الموجودة حالياً والتي سيتم التفاوض حولها.

9 – الآلية المقترحة هي بمثابة نموذج حل يطبق دائماً وملزم للطرفين اللبناني والإسرائيلي ولا يمكن الاخلال به لاحقاً بما يؤدي إلى أزمة جديدة.

10 – مع توزيع الحقول يعتبر الاتفاق منجزاً، لماذا؟ لأن الخط البحري يصبح مرسّما تلقائياً وفق خريطة توزيع الحقول بين لبنان وإسرائيل.

عملياً، تم الانتقال من مرحلة التفاوض حول خطوط على سطح الماء الى التفاوض على حقول تحت الماء تؤدي إلى النتيجة ذاتها ولكن بطريقة مختلفة، أي ليس الحصول على مساحات مائية لصيد السمك إنما على حقول نفطية وغازية يتم استثمارها، وبالتالي "أكل العنب لا قتل الناطور".

الرئاسات الثلاث سارعت إلى البدء في درس المقترحات وقاد عملية التشاور الرئاسي رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي في تواصله المستمر مع الرئيسين عون وبري، وهنا تاكد ان هناك توجهاً للتوصل الى حل

للحدود البحرية الجنوبية والامر وضع على سكة الجدية وليس المناورة، حتى لو كان خط الترسيم سيكون أشبه بالطرق الوعرة جداً لجهة تعرجاته الكثيرة.

في سبتمبر/ ايلول 2022، قام الموفد الأمريكي عاموس هوكشتاين بزيارة قصيرة للبنان (150 دقيقة). وتزامن هذا مع الوقت الذي أعلنت فيه شركة إنرجيان پور اليونانية بتأجيل التنقيب في حقل كاريش، ما يعني سحب فتيل الرد الذي كان مُنتظراً من الجانب اللبناني. عملياً، عادت المفاوضات المكوكية بين لبنان واسرائيل عبر هوكشتاين إلى نقطة الصفر، وكل الاجواء الايجابية التي تم ضخها تباعاً، عشية الزيارة، تبين أنها تندرج في خانة محاولة فرض أمر واقع يبرر للبنان التنازل عن جزء من حدوده البرية بدوافع انقاذ إقتصاده المنهار. وبعدما تبلّغ هوكشتاين الموقف الرسمي اللبناني الموحد بقبول الخط 23 زائداً حقل قانا كاملاً، تبلغ من خلاله الجانب الاسرائيلي بأن لبنان قدّم تنازلاً كبيراً جداً، وأباح لاسرائيل كامل حقل كاريش مع حقول تمار وتنين ولڤياثان، كون الدراسة البريطانية التي انجزتها إحدى الشركات الإنكليزية في التسعينيات، حدّدت جنوب الخط 29 حدوداً بحرية لبنانية، بما يعني ان الحقول المذكورة هي حقول لبنانية او يكون لبنان شريكاً فيها، الا أن الدراسة وما اتبعها من دراسات تم اخفاؤها عن سابق تصور وتصميم عندما تم اعتماد ما سمي بالخط 23.، أي أن لبنان قدم هذا التنازل، فجاء من يقول أن إسرائيل تنازلت من الخط رقم 1 الى خط فريديريك هوف. والآن إلى الخط 23 مع حقل قانا غير المستكشف، فلا بد من أن يقدم الجانب اللبناني الى الوسيط الأمريكي ورقة استراتيجية يستعين بها في انجاز اتفاق الترسيم سريعاً. وكان هوكشتاين مهّد لهذه الورقة التي يريدها، بالحديث في ايارة السابقة عن الاعتبارات السياسية الاسرائيلية، وعدم قدرة الحكومة الحالية برئاسة يائير لاپيد على الموافقة على الطرح اللبناني من دون أن يقدم لبنان مقابلاً يواجه فيه لاپيد زعيم المعارضة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، كون معركة انتخابات الكنيست المقبلة ستكون شرسة جداً، وادارة الرئيس جو بايدن تفضل التعامل مع لاپيد، ما يعني ادخال لبنان في لعبة انتخابات لدولة عدوة وكأنه صار داعما لائتلاف لاپيد في مواجهة إئتلاف نتياهو، وهذه اخطر محاولة يُراد ايقاع لبنان فيها. وبعدما ضاع هوكشتاين الذي كان قد وعد بعد زيارته في 1 اغسطس/آب بالعودة إلى بيروت خلال أسبوعين، ليتبين لاحقاً أنه كان يقضي إجازته السنوية في أحد منتجعات الساحل اليوناني، وبعدما أجرى اجتماعات مع شركات نفطية لا سيما توتال الفرنسية هدفها تسهيل ابرام عقد لتوريد الغاز الاسرائيلي إلى أوروبا بأغلى الاسعار، وليس لاقناع توتال ببدء

الاستكشاف تمهيداً للانتاج من البلوك 9 اللبناني، جاء مجدداً في زيارة إستمرت ساعتين ونصف الساعة للقول إن الموافقة الإسرائيلية على الخط 23 مع حقل قانا مرتبطة بتنازل لبنان عن النقطة B1 البرية مع إسرائيل. وبالتالي يمكن تلخيص عرض هوكشتاين في النقاط التالية:

أولاً؛ استحواذ اسرائيل على أهم نقطة أمنية متقدمة عند رأس الناقورة تجعلها تسيطر تجسسياً على بقعة واسعة من البحر وصولاً إلى البر اللبناني بما يتجاوز كل قضاء صور.

ثانياً؛ بمجرد قبول لبنان بالتنازل عن هذه النقطة (B1) يعني قدرة إسرائيل القانونية على رفع دعوى أمام المحاكم الدولية استناداً إلى قانون البحار لتغيير كامل الخط البحري لاحقاً إلى ما سمي خط هوف وحتى الخط 1 شمال صيدا.

ثالثاً؛ أن تصبح النقطة B1 تحت السيادة الاسرائيلية يعني تنازل لبنان عن الحدود المُرسمة عام 1923 (بوليه نيوكامب) بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني للحدود البرية بين لبنان وفلسطين، والمكرّسة عام 1926 وأيضاً في اتفاقية الهدنة 1949.

رابعاً؛ أي تغيير لنقطة برية ينسحب على كامل الحدود البرية وبالتالي إعادة ترسيم كامل الخط البري بما يفقد لبنان كل النقاط المتحفظ عليها بما فيها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر. ما طرحه هوكستاين هو أن إسرائيل تنازلت لكم في البحر، وعلى لبنان أن يتنازل لها في البر، كما أبلغ المسؤولين اللبنانيين أن شركة توتال ستكون جاهزة للبدء في التنقيب فور توقيع اتفاق الترسيم.

بعد 22 عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للجنوب، لم تستطع إسرائيل أن تنتزع جزءاً بسيطاً من الحدود البرية. والآن تريد واشنطن أن تحقق لتل ابيب مكسباً استراتيجياً من دون طلقة نار واحدة، عبر التنازل عن النقطة B1ما يعني تنازل لبنان عن خليج الناقورة الجنوبي الذي لن يعود للبنان، وبالتالي يتم سقوط أي حق قانوني له في كل نقاط التحفظ البرية، ويتحول الخليج الى ورقة بيد أي الحكومة الاسرائيلية لرفع دعوى تسقط الخط 23 وقانا معاً، فتصبح الحدود البحرية عند الخط رقم 1. في حين تثبت دراسة أعدّها العقيد الركن البحري مازن بصبوص أن للبنان مساحات مائية إضافية تقدر بنحو 1400 كم2 جنوبي الخط 23 المعلن بموجب المرسوم 6433، وسانده بذلك قيام مصلحة الهيدروغرافيا في الجيش التي قامت بمسح دقيق للشاطئ اللبناني، وخصوصاً في منطقة رأس الناقورة، فطرح الجيش ضرورة تعديل المرسوم 6433. ثم أحالت قيادة الجيش ملفاً

كاملاً إلى مجلس الوزراء ضمنته الاقتراحات اللازمة لتعديل المرسوم المذكور وإرساله إلى الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن لبنان الرسمي لم يرسل تعديل المرسوم 6433 إلى الأمم المتحدة فقد تمسك به الوفد التقني العسكري اللبناني في المباحثات غير المباشرة التي جرت في الناقورة برعاية الولايات المتحدة وحضور الأمم المتحدة. وفي سياق متصل، لفت الرئيس السابق للوفد التقني العسكري المفاوض حول الحدود البحرية الجنوبية، العميد الركن بسام ياسين إلى أنه "في حال رست سفينة الاستخراج شمال أو جنوب حقل كاريش فإن ذلك يعتبر اعتداء لكون الحقل مشتركا، وتاليا لا يحق لأي من الطرفين اللبناني أو الإسرائيلي أن يستخرج منه الغاز"، مؤكداً أنه "في اللحظة التي يتم فيها الاستخراج، فإن ذلك يعني أن هذا الأمر أصبح خارج المعادلة وتالياً لن يصبح حقلاً متنازعاً عليه."

كما دعا إلى تحرك لبنان عاجلاً باتجاه الأمم المتحدة عبر "التعديل القانوني للمرسوم 6433 والذي يفيد بأن حدود لبنان البحرية هي الخط 29 استناداً إلى خرائط الجيش اللبناني، بما يعطي الغطاء القانوني والشرعية لأي رد لبناني باعتراض السفينة دفاعا عن حقوق لبنان وثرواته الطبيعية." وفي السياق، أجرى رئيس الجمهورية ميشال عون اتصالات مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وعدد من المعنيين للبحث في هذه التطورات. وطلب من قيادة الجيش تزويده بالمعطيات الدقيقة والرسمية ليبنى على الشيء مقتضاه، لافتاً إلى أن "المفاوضات لترسيم الحدود البحرية لا تزال مستمرة، وبالتالي فأن أي عمل او نشاط في المنطقة المتنازع عليها يشكل استفزازا وعملاً عدائياً". وأشار مكتب الإعلام في الرئاسة الأولى إلى أن "لبنان أودع الأمم المتحدة قبل أسابيع رسالة يؤكّد فيها على تمسكه بحقوقه وثروته البحرية، وأن حقل "كاريش" يقع ضمن المنطقة المتنازع عليها، وجرى تعميمها في حينه على كافة أعضاء مجلس الأمن كوثيقة من وثائق المجلس تحت الرقم S/2022/84 بتاريخ 2 فبراير شباط 2022، وتم نشرها حسب الأصول. وطلب لبنان في الرسالة من مجلس الامن عدم قيام إسرائيل بأي أعمال تنقيب في المناطق المتنازع عليها تجنباً لخطوات قد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. كما أكدت الرسالة على أن لبنان ما زال يعول على نجاح مساعي الوساطة التي يقوم بها الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين للتوصّل إلى حل تفاوضي لمسألة الحدود البحرية برعاية الأمم المتحدة". من جانب آخر اعتبر ميقاتي محاولات "العدو الاسرائيلي افتعال أزمة جديدة، من خلال التعدي على ثروة لبنان المائية، وفرض أمر واقع في منطقة متنازع عليها ويتمسك لبنان بحقوقه فيها، أمر في منتهى

الخطورة، ومن شأنه إحداث توترات لا أحد يمكنه التكهّن بتداعياتها". وحذّر "من هذا المنطلق من تداعيات أي خطوة ناقصة، قبل استكمال مهمة الوسيط الأميركي، التي بات استئنافها أكثر من ضرورة ملحة"، داعياً الأمم المتحدة وجميع المعنيين إلى تدارك الوضع والزام العدو الاسرائيلي بوقف استفزازاته". وختم مشدّداً على أن "الحل يكمن بعودة التفاوض على قاعدة عدم التنازل عن حقوق لبنان الكاملة في ثرواته ومياهه." الى ذلك، توجّه رئيس كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب محمد رعد إلى المسؤولين، قائلاً: تعالوا نتفق على شركة نختارها بمحض إرادتنا، ونطلب منها أن تنقّب عن الغاز في مياهنا الإقليمية في الوقت الذي نريده وفي الفترة التي نريدها"، مضيفاً "مَن يخاف من أن يقترب العدو الإسرائيلي تجاه هذه الشركة، فنحن نتكفّل برد فعله، ولكن ليس من الجيّد أن نرهن بلادنا لأطماعنا الخاصة، ولمصالحنا الفئوية، ولمخاوفنا التافهة، ولنزواتنا في احتلال بعض المراكز".

6 – لماذا وافق لبنان على التفاوض؟

استغلت إسرائيل والولايات المتحدة أوضاع لبنان السياسية والاقتصادية الصعبة والمعقدة لدفعه إلى الموافقة على الدخول في مسار تفاوضي بشأن ترسيم حدوده البحرية ومنطقته الاقتصادية الخالصة من دون أي مرجعية أو إطار زمني أو ضمانات للوصول إلى حقوقه التي يكفلها القانون الدولي (قانون البحار في هذه الحالة)، وبعد أن ظل يرفض ذلك لأكثر من 10 سنوات. فلبنان الذي تعرّض خلال الفترة الأخيرة لسلسة أزمات كبرى، بدأت بسقوط حكومة سعد الحريري بعد احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر 2019 وصولًا إلى سقوط حكومة حسان دياب بعد الانفجار الذي هز مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020 ، يعاني ديونًا خارجية تصل إلى نحو 100 مليار دولار، دفعته إلى إعلان عجزه عن تسديد فوائدها. كما تواجه قطاعاته المصرفية والخدماتية خطر الانهيار الكامل، وذلك في ظل العجز عن تشكيل حكومة جديدة. ومن الواضح بالتالي، أن لبنان يدفع بهذا القرار فاتورة الصراع المحتدم بين زعماء طوائفه وطبقته السياسية الفاشلة والفاسدة، وانهيارها المعنوي والأخلاقي، والأزمة التي يواجهها حزب الله الذي يحمّله خصومه اللبنانيون المسؤولية عن عزلة لبنان العربية والدولية، وانكماش قدرة ايران على تقديم الدعم المالي لأنصارها في لبنان بسبب العقوبات الأميركية القاسية.

وقد عززت كل هذه السلبيات المزمنة من قدرة إسرائيل وأميركا على ابتزاز لبنان ودفعه إلى تغيير موقفه بشأن التفاوض مباشرة مع إسرائيل. كذلك ثمة عوامل أخرى ربما تكون دفعت باتجاه اتخاذ هذا القرار، حيث قرر رئيس مجلس النواب نبيه بري فجأة التخلي عن ملف ترسيم الحدود البحرية، وهو الملف الذي ظل يحتكر إدارته لأكثر من عقد من الزمن، خاصة بعد أن فرضت واشنطن عقوبات على بعض المقربين منه، كما لا يستبعد أن ما يسمى في لبنان "الثنائي الشيعي" يريد أن يتهرّب من مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. بالتالي تم نقل الملف إلى عهدة رئيس الجمهورية الذي من مصلحته أن يظهر كأن هامش مناورته أوسع من نطاق اي نفوذ آخر في لبنان، كما أن من مصلحته على ما يبدو إبعاد شبح العقوبات عن صهره ووريثه، جبران باسيل. وعلى ضوء ما تقدم يطرح قبول لبنان الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل وبوساطة أميركية لترسيم الحدود البحرية بينهما مجموعة من التساؤلات الأساسية أهمها: لماذا وافق لبنان على مسار المفاوضات بدلًا من اللجوء إلى التحكيم الدولي الملزم، أو إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لتطبيق قانون البحار في نزاعه مع إسرائيل؟ ولماذا لم يشترط لبنان وضع مرجعية للمفاوضات في عملية ترسيم حدوده البحرية مع إسرائيل؟ ولماذا لم تتم الإشارة إلى بدائل في حال فشلت المفاوضات بين الطرفين، كالاتفاق مثلًا على التحكيم الملزم أو التوجه إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي؟

يبدو واضحًا أن قرار لبنان بهذا الشأن، والذي يعد بمنزلة قبول بل خضوع للشروط الإسرائيلية، قد اتخذ من منظور مصالح الطبقة السياسية اللبنانية التي تتعرض لضغوط داخلية وخارجية شديدة، وقد تكون بذلك فتحت الباب واسعًا أمام الابتزاز الإسرائيلي هذه المرة أيضاً.

7 – دور المقاومة وحزب الله:

لقد سعت "إسرائيل" للتلكؤ في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية، وعملت للعب على الوقت وتأجيل حسم قراراتها في هذا الخصوص، وهو ما حذّر منه حزب الله. ومن ثم تصاعدت الأزمة بين "إسرائيل" وحزب الله على قضية ترسيم الحدود البحرية وخصوصاً حقل "كاريش" للغاز في البحر المتوسط، في الوقت الذي حاولت فيه "إسرائيل" حسم موضوع حقل "كاريش" لمصلحتها بنشرها منصة تنقيب في المنطقة المتنازع عليها، وتوقيعها عقوداً مع شركات دولية لبدء استخراج الغاز منه مع بدء شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وهذه

المعطيات دفعت قائد المقاومة سماحة السيد حسن نصر الله إلى التهديد بأن "المقاومة لن تقف مكتوفة اليدين، وأن كل الإجراءات الإسرائيلية لن تستطيع حماية المنصة العائمة لاستخراج النفط من حقل "كاريش"، خصوصاً بعدما نشر حزب الله مقطع فيديو لسفن مشاركة في عملية التنقيب في حقل غاز "كاريش" في البحر المتوسط، وما سبقها من إرسال طائرات مسيّرة استطلاعية فوق الحقل. وبات من الواضح أن الموقف الإسرائيلي أمام معضلة مركّبة ومعقّدة بالنسبة لموضوع ترسيم الحدود وحقل "كاريش" تحديداً، حيث القيادة الإسرائيلية للحكومة الانتقالية بقيادة يائير لابيد تدرك أن المواجهة مع حزب الله قبل الانتخابات الإسرائيلية تعد خيار انتحار سياسي. لاسيما وأن المستوى العسكري في "إسرائيل" يدرك أن مواجهة حزب الله تختلف اختلافاً كاملاً من حيث معاييرها وقوتها وشراستها ومداها وفترتها الزمنية وحجم استهدافها الجبهة الداخلية الإسرائيلية، واتساع نطاقها الجغرافي، وتبعاتها الإقليمية والدولية عن عدوانها الأخير على قطاع غزة. وفي السياق أكد عدد من الخبراء الإسرائيليين أن المعركة الاخيرة في غزة لم تحقّق تغييراً استراتيجياً في قوة الردع الإسرائيلية على المستوى الإقليمي وخصوصاً تجاه حزب الله، بل هي كشفت عدم جاهزية حقيقية لإسرائيل في مواجهة قوة عسكرية مثل حزب الله تمتلك القدرة على قصف جبهتها الداخلية بثلاثة آلاف صاروخ يومياً، بدلاً من ٣٣٣ صاروخاً يومياً كما فعلت حركة الجهاد الإسلامي. وفي المحصلة إن كل الخيارات الإسرائيلية سعت لاستبعاد المواجهة العسكرية المفتوحة مع حزب الله، وعدت ذلك هدفاً استراتيجياً لبقية خياراتها الأخرى لاسيما على ضوء احتياجاتها وحساباتها الاساسية التالية:

أولاً: إمرار الانتخابات الإسرائيلية العتيدة وبالتالي تكون هناك حكومة جديدة أكثر استقراراً ويكون لها القدرة على إدارة الملف على نحو أفضل من حكومة انتقالية في فترة انتخابات.

ثانياً: الرهان على التغيرات في الوضع اللبناني الداخلي، من خلال استحقاق انتخابات الرئاسة، معوّلة على سيناريو الفراغ الرئاسي وعدم تأليف حكومة مستقرة، إضافة إلى ضغوط الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب في لبنان.

كل هذه العوامل في رأي الاسرائيليين من شأنها أن تحُدّ من قدرة حزب الله على الذهاب في مواجهة عسكرية من جهة، وتدفعه والدولة اللبنانية ليصبحا أكثر مرونة في التفاوض مع الوسيط الأميركي من جهة أخرى، خصوصاً مع إدراك "إسرائيل" أن هناك جهات لبنانية معنية بانهاء التفاوض بعيداً من حزب الله من أجل

مصالحها السياسية والاقتصادية الحزبية والسياسية الضيقة، خاصة أن "إسرائيل" ترى أن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي سيمارسان ضغوطاً كبيرة على الدولة اللبنانية لدفعها إلى صوغ اتفاق في أسرع ما يمكن لمنع التدهور العسكري الشامل، الذي بالتأكيد سيعرقل تدفق الغاز والنفط من الشرق الأوسط إلى أوروبا، فضلاً عن تأثير الحرب في رفع أسعار سوق الطاقة العالمية، لذا ألمح رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لابيد إلى "أن موضوع حقل "كاريش" مرتبط مباشرة بأزمة الغاز والنفط العالمية"، مستدعياً بطريقة غير مباشرة الدور الأميركي والأوروبي في القضية. وتجلت المشكلة الإسرائيلية في أن قادة العدو يدركون جدية تهديدات حزب الله، خصوصاً أنها صدرت عن سماحة السيد حسن نصر الله شخصياً، الذي أكّدها في مناسبات عدة. وبالتالي، فان استخراج الغاز من حقل "كاريش" في مطلع شهر أيلول/سبتمبر، كما زعم ، معناه ضربة عسكرية من قبل حزب الله، ما فتح الباب على نقاش واسع داخل الأروقة الإسرائيلية حول ضرورة الإبقاء على المحدودية الزمنية لفترة التصعيد ونطاقها العملياتي، والحرص على عدم الوصول إلى ديناميكية الفعل ورد الفعل، التي قد تتدحرج إلى مواجهة عسكرية مفتوحة، وهذا آخر ما تتمناه "إسرائيل" والدول الغربية.

اخيرا لابد من الاشارة الى كلمة رئيس الجمهورية بصدد دور حزب الله ومقاومته الاسلامية في حماية حقوق لبنان ومصالحه ومستقبل اجياله إذ قال في كلمته الموجهة الى اللبنانيين : "من خلال صمودكم وثباتكم ونضال مقاومتكم التي أثبتت أنها عنصر قوة للبنان، ساهمتم في تحصين الموقف اللبناني في التفاوض، كما في المواجهة، وحققتم هذا الإنجاز، لكم وللأجيال الآتية، كل ذلك من أجل رفعة وطنكم وتقدمه وازدهاره وراحة أبنائه."

8 – الخلافات الاسرائيلية:

مع تزايد حدّة الخلافات الداخلية حول الإتفاق البحري المتبلور مع لبنان، لم تهدأ الساحة السياسية الصهيونية، التي عصفت بالمزيد من الحروب الكلامية وتبادل الإتهامات، بالخضوع لحزب الله من جهة، وبالمسؤولية عن إلحاق ضرر أمني بالكيان الصهيوني من جهة ثانية. وقد جرى ذلك أساساً بين رئيسي الحكومة والمعارضة يائير لابيد وبنيامين نتنياهو ووزراء الحكومة، على وقع اقتراب انتخابات الكنيست. وكان لافتاً في هذا السجال

مدى استحضار رأي المؤسّسة الأمنية والعسكرية في الكباش السياسي الداخلي حول الإتفاق، الأمر الذي أظهر برأي مُعلّقين، مستوى هيمنة هذه المؤسّسة على القرار السياسي في الكيان الصهيوني.

لقد جاءت مواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية، يائير لابيد، المرتبطة بملف المفاوضات البحرية مع لبنان، متأثِّرة بالأجواء الخلافيّة والسجاليّة، التي تزايدت عصفاً كلّما اقترب موعد الحسم، وفي السياق قال لابيد إنّ "إسرائيل أقوى من كلّ أعدائها ولن تتردّد في استخدام القوّة من أجل الحفاظ على سلامة مواطنيها". وأضاف "نقف أمامهم صفًّاً واحداً. جدالاتنا الداخلية تنتهي عندما نواجه تهديداً خارجيّاً.

حكوميّاً أيضاً، واصلت وزيرة الطاقة الصهيونية، كارين الهرار، حملتها الإعلاميّة النشطة، دفاعاً عن الإتفاق المتبلور، وأعادت التأكيد على أنّ الإتفاق يسحب البساط من تحت أقدام (السيّد) نصرالله، ويُبعد لبنان عن إيران، ويُحافظ على مصالح الكيان الإقتصاديّة . وفي الضفة المقابلة، واصل رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، هجومه الشرس على الحكومة ورئيسها، مركّزاً خطابه على مقولتين: الإتفاق يُعرّض أمن إسرائيل للخطر؛ وأنّه غير قانوني. وجدّد نتنياهو إتهاماتِه للابيد بالتراجع أمام تهديدات السيّد نصرالله. وقال إنّ لابيد "وزّع الكعكة وبالكاد ترك لنا بعض الفتات." وما لم يتوقعه لابيد هو بدء "إطلاق النار" على الإتفاق "من داخل الحكومة"، حيث سُجّلت تحفّظات على مسودّة الإتفاق من رئيس الحكومة البديل، نفتالي بينيت، ومن جملة ما قاله إنّ "الإتفاق الحالي مختلف عن الذي أعرفه أنا، وعمّا تمّ عرضه على الكابينيت.. لبنان حصل على ما أراد."ونقلت تقارير إعلامية عن مصدر مقرّب من المفاوضات، قوله إنّ الإتفاق مع لبنان، يمثّل سابقة خطِيرة، "قد تفتح شهيّة" حماس وقبرص ومصر على تشديد مطالبهم النفطيّة العالقة مع الكيان الصهيوني. وكان لتصريحات وزير الطاقة السابق، يوفال شطاينتس (الليكود)، الذي كان تولّى لفترة طويلة ملف المفاوضات البحريّة مع لبنان خلال حكومات نتنياهو، وقعٌ هامٌّ في السجالات الداخليّة. وفي حديث إذاعي قال شطاينتس، مُستنداً إلى تصريحات سفير الولايات المتحدة السابق في الكيان الصهيوني دافيد فريدمان "إنّ لبنان حصل على 100% وإسرائيل حصلت على صفر". وسأل شطاينتس "ما نوع التفاوض إذا حصلوا على 100% وحصلنا على صفر؟" وأضاف "هذا خطأ وهذا سابقة خطِرة. وجاءت استقالة رئيس طاقم المفاوضات غير المباشرة مع لبنان اودي اديري لتزيد لائحة المعوّقات التي برزت تباعاً على طريق إقرار الإتفاق، واما اسباب الاستقالة فكانت متباينة، حيث أفادت مصادر في مكتب رئيس الحكومة أنّه ترك منصبه بسبب

خلافات على إدارة المفاوضات مع رئيس مجلس الأمن القومي إيال حولاتا لكنّ الرواية في محيط أديري اختلفت، وأشارت إلى أنّه استقال بسبب معارضته للإتفاق المتبلور وفي أعقاب الإستقالة سيتحمّل حولاتا المسؤوليّة الكاملة عن المفاوضات.

9 – الاتفاق "التاريخي":

أعلنت الحكومة الإسرائيلية، يوم الثلاثاء 2022/10/11 ، عن توصلها لاتفاق حول ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، بعد جدل لأشهر حول هذه القضية. وفي تغريدة لرئيس وزراء العدو يائير لابيد عبر حسابه الرسمي في "تويتر" : قال إن الاتفاق "التاريخي" حول ترسيم الحدود مع لبنان، سيحقق نفعاً اقتصادياً وأمنياً لإسرائيل. وأضاف: "هذا إنجاز تاريخي سيعزز أمن إسرائيل ويضخ المليارات في الاقتصاد الإسرائيلي ويضمن استقرار حدودنا الشمالية"، معتبراً أن مشروع الاتفاقية يلبي جميع المبادئ الأمنية والاقتصادية التي وضعتها إسرائيل.
في هذه الأثناء وقبل التوقيع رسمياً على الاتفاق، تقرر عرض الصيغة النهائية للاتفاق على مجلس الوزراء الأمني والحكومة الإسرائيلية، من أجل المصادقة عليه قبل عرضه على الكنيست. فيما أعلنت الرئاسة اللبنانية أنها ستجري المشاورات اللازمة تمهيداً للإعلان الرسمي عن الاتفاق، والمصادقة عليه. ولم يكشف الطرفان عن بنود الاتفاق، إلا أن تقارير لبنانية تحدثت عن تحقيق افضل ما يمكن من الشروط التي طالب بها لبنان لترسيم حدوده البحرية مع إسرائيل، وذلك بعد وساطة أمريكية. وذكرت الصحف اللبنانية، أن النسخة النهائية للاتفاق تضمنت حلولاً "وسطية" بين الجانبين، وتنص على ترسيم الحدود البحرية الجديدة بمسافة 5 كم باتجاه الغرب حسب الخط 1 (خط الطفافات)، وبعد ذلك النزول جنوباً وغرباً في خط 23، بما لا يعرّض أمن إسرائيل للخطر. كما ينص على السماح لسلاح البحرية بدوريات حسب الحاجة في خط عرض 1، وفي حالة وجود حاجة أمنية ملحة يتم إرسال قطع بحرية أيضاً إلى الشمال من هناك.
من جانب آخر، وصفت الحكومة اللبنانية الصيغة النهائية لاتفاق ترسيم الحدود بـ "المرضية"، مؤكدة أنها "تلبي مطالب لبنان." وقال المكتب الإعلامي للرئاسة اللبنانية في بيان له: "إن رئاسة الجمهورية تعتبر الصيغة النهائية لهذا العرض، مرضية للبنان لا سيما وأنها تلبي المطالب اللبنانية التي كانت محور نقاش طويل خلال الأشهر الماضية، وتطلبت جهداً وساعات طويلة من المفاوضات الصعبة والمعقدة. وأضاف:

"ترى الرئاسة أن الصيغة النهائية حافظت على حقوق لبنان في ثروته الطبيعية، وذلك في توقيت مهم بالنسبة إلى اللبنانيين. وتأمل رئاسة الجمهورية أن يتم الإعلان عن الاتفاق حول الترسيم في أقرب وقت ممكن". ووجهت الرئاسة اللبنانية الشكر للإدارة الأمريكية، التي توسطت بين لبنان وإسرائيل لحل ملف ترسيم الحدود.

في المقابل شهدت الأشهر الماضية خلافات بين لبنان وإسرائيل في مسألة ترسيم الحدود البحرية، وصلت معها المحادثات إلى طريق مسدود، ما دفع الولايات المتحدة للتوسط من أجل حل هذا الملف المهم أمنياً واقتصادياً للطرفين. وكان الطرفان يتنازعان على منطقة بحرية استراتيجية في البحر المتوسط، غنية بالنفط والغاز، وتبلغ مساحتها 860 كيلومتر مربع، ويقع فيها حقل "قانا" النفطي.

وبحسب نائب رئيس البرلمان اللبناني وكبير المفاوضين بهذا الملف، إلياس بو صعب، فإن لبنان أخذ حصته كاملة من حقل قانا النفطي، وتوصل إلى حل يرضي الطرفين. فيما ذكرت "الوكالة الوطنية للإعلام"، أن رئيس الحكومة اللبنانية، نجيب ميقاتي، التقى وفداً من شركة "توتال" الفرنسية، لبحث ملف التنقيب عن النفط في حقل قانا، على أن أعمال التنقيب قريباً. ومعلوم ان محادثات ترسيم الحدود كانت قد بدأت بين لبنان وإسرائيل، في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، لكنها توقفت بعد أسابيع بسبب خلافات على المساحة، ثم توسطت واشنطن لحل الخلاف أواخر عام 2021، لكنها فشلت أيضاً، لتعود وتطرح الوساطة مؤخراً وتصل الى النتيجة المعلنة.

على الصعيد الرسمي أعلن الرئيس اللبناني ميشال عون، الخميس 13 أكتوبر/تشرين الأول 2022، موافقة لبنان على اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، بعد مفاوضات مكثفة قادتها واشنطن، في خطوة وصفها بأنها "إنجاز تاريخي"، من شأنها إزالة العقبات أمام استثمار موارده الطبيعية. حيث قال عون في كلمة وجهها إلى اللبنانيين: "بعد التشاور مع رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وبصفتي رئيس الدولة، وبعد إبلاغي من الرئيس الأمريكي جو بايدن موافقة إسرائيل، وبعد إعلان الحكومة الإسرائيلية موافقتها، أعلن موقف لبنان بالموافقة على اعتماد الصيغة النهائية التي أعدها الوسيط الأمريكي لترسيم الحدود البحرية الجنوبية" مع إسرائيل. كما اعتبر الرئيس عون أن "من حق لبنان أن يعتبر أن ما تحقق إنجاز تاريخي، لأننا تمكنا من استعادة مساحة 860 كيلومتراً مربعاً كانت موضع نزاع، ولم يتنازل لبنان عن أي كيلومتر واحد لإسرائيل. كما استحصلنا على كامل حقل قانا من دون أي تعويض يدفع من قبلنا، على الرغم من عدم وجود كامل الحقل

في مياهنا." وشدد على أن "الاتفاقية غير المباشرة تتجاوب مع المطالب اللبنانية وتحفظ حقوقنا كاملة"، مؤكداً عدم تقديم لبنان "أي تنازلات جوهرية وعدم دخوله في أي نوع من أنواع التطبيع المرفوض" مع إسرائيل.

وقد جاء إعلان عون بعد يوم من مصادقة الحكومة الإسرائيلية على الاتفاق، غداة وصف رئيسها، يائير لابيد، الاتفاق بأنه "تاريخي." حيث اعتبر بعد مصادقة حكومته على اتفاق ترسيم الحدود البحرية، أنه "يبعد إمكان (اندلاع) مواجهات مسلحة مع حزب الله"، العدو اللدود لإسرائيل، الذي كان هدد خلال الأسابيع الأخيرة بتصعيد عسكري، وحذّر إسرائيل من الإقدام على أي نشاط في المنطقة المتنازع عليها، قبل التوصل إلى اتفاق. وتعوّل السلطات اللبنانية على وجود ثروات طبيعية من شأنها أن تساعد البلاد على تخطي التداعيات الكارثية للانهيار الاقتصادي الذي تشهده البلاد منذ ثلاث سنوات، وصنّفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ عام 1850. وقد بات أكثر من 80% من اللبنانيين تحت خط الفقر، وخسرت الليرة اللبنانية أكثر من 90% من قيمتها أمام الدولار. كما أمل الرئيس عون أن "تكون نهاية هذه المفاوضات بدايةً واعدة تضع الحجر الأساس لنهوضٍ اقتصادي يحتاجه لبنان من خلال استكمال التنقيب عن النفط والغاز، ما يحقّق استقراراً وأماناً وإنماء يحتاج إليه وطننا لبنان." وبحسب نص اتفاق ترسيم الحدود البحرية، سيدخل الاتفاق حيز التنفيذ عندما ترسل الولايات المتحدة "إشعاراً يتضمن تأكيداً لموافقة كل من الطرفين على الأحكام المنصوص عليها في الاتفاق." كما يجدر بكل طرف أن يقدم رسالة تتضمن قائمة بالإحداثيات الجغرافية المتعلقة بترسيم الخط البحري إلى الأمم المتحدة، لتحل مكان تلك التي أرسلتها الدولتان في العام 2011.

10 – هل اتفاقية الترسيم إنجاز أم خسارة:

لاشك أن اتفاقية الترسيم كانت ستعتبر إنجازاً لو أن الطرف المقابل كان فلسطينياً، أي لو كنا أمام اتفاقية بين إخوة، لكن أن يكون ممثل فلسطين في هذه الاتفاقية هو كيان الاحتلال والنهب الذي اغتصب أرضها، فهذا يعني أن النصر هو نصر إسرائيلي بامتياز، لأن ثمة من اعتبر أن الطرف اللبناني قام بخطوة ملتبسة نحو تطبيع مقنع.

الذين أيدوا الاتفاق حجتهم أن الرؤية الجيوسياسية والمشروع الأميركي في المنطقة يفرض ذلك، وإن حصل بعض الإجحاف بلبنان فهذا أفضل من لا شيء. والذين عارضوه يقولون لو سلمنا جدلاً بأن الإرادة الأميركية

قدر محتوم، فقد كان بالإمكان عدم التعجل وكان من المفروض ألا ينام مرسوم الخط البحري بشأن الخط 29 الذي يضم حقل كاريش بدون توقيع في أدراج رئاسة الجمهورية؛ لمنعه من الوصول إلى التسجيل في الأمم المتحدة. هذا الخط الذي كان أساساً للتفاوض في الناقورة بين الوفد العسكري اللبناني والإسرائيلي، لكن تم كف يد رئيس الوفد العسكري اللبناني عن هذا الملف، وبالتالي لا مجال للمفاخرة بأن المراسيم صدرت في بداية العهد، وأن الترسيم الاخير أتى في نهايته.

على اية حال وفي السياق قال رئيس الجمهورية: "إن من حق لبنان أن يعتبر ما تحقق بالأمس إنجازاً تاريخياً، "لأننا تمكنا من استعادة مساحة 860 كيلومترا مربعا كانت موضع نزاع ولم يتنازل لبنان عن أي كيلومتر واحد لإسرائيل، كما استحصلنا على كامل حقل قانا من دون أي تعويض يدفع من قبلنا على الرغم من عدم وجود كامل الحقل في مياهنا. كذلك لم تمس حدودنا البرية ولم يعترف لبنان بخط الطفافات الذي استحدثته إسرائيل بعد انسحابها من أراضينا في العام 2000، ولم يقم أي تطبيع مع إسرائيل، ولم تعقد أي محادثات أو اتفاقيات مباشرة معها".

يبقى السؤال الأهم: كيف سيستفيد الشعب اللبناني من ثرواته من حقل قانا إزاء ما يحكى عن أن هناك شركات بترول وهمية تعود ملكيتها لذئاب السلطة الحاكمة الذين يتربصون بمنتوج هذه الآبار لتقاسمها فيما بينهم، كأنها ملكهم الخاص، وهؤلاء الذئاب استعجلوا الترسيم لتكرار حكاية الخليفة هارون الرشيد مع الغيوم، إذ كان يخاطب الغيمة التي تمر فوق قصره قائلاً: "أمطري حيث شئت، فإن خراجك لي". لكن إيرادات الموارد الطبيعية لا تشبه، من حيث طبيعتها، الإيرادات الضريبية، حيث للسلطة حق التصرف بالايرادات الضريبة كما تشاء أما الإيرادات الطبيعية، فأصحابها هم الشعب اللبناني مباشرة، ولا حق للسلطة بالتصرف بها مثلاً لتسديد ديون الدولة التي هي في الاصل اموال منهوبة ، بل عليها البحث عن موارد أخرى. لذلك لا مفر من إنشاء صندوق سيادي يتولى أمر التصرف بالثروة الطبيعية لصالح كل فرد من أفراد الشعب اللبناني عبر آليات واضحة لا يدخلها محسوبيات أو فساد.

11 – خاتمة:

وافق كل من لبنان وإسرائيل على مقترح اتفاق قدمه الوسيط الأمريكي عاموس هوكشتاين، وعلى الاثر قالت بيروت إنها حصلت على كامل المنطقة المتنازع عليها، في حين قالت تل أبيب أيضاً انها تعتقد أن الاتفاق وفر لها مكاسب ضخمة كما سيُضعف اعتماد لبنان على إيران، على حد قولها. ولا شك بان "الإنجاز" الذي تحقق قد ساهم فيه "حزب الله" فهو الذي أجبر إسرائيل على الرضوخ وما تحقق ليس له علاقة بإيران ولا بأي بلد آخر وهو لمصلحة اللبنانيين جميعاً. وقبل عامين كانت انطلقت مفاوضات غير مباشرة بين بيروت وتل أبيب بوساطة أمريكية وبرعاية الأمم المتحدة لفض نزاع حول منطقة في البحر المتوسط غنية بالنفط والغاز الطبيعي مساحتها حوالي 860 كيلومترا مربعاً، بحسب تصريحات مسؤولين لبنانيين. وفي هذا المجال قال نائب رئيس مجلس النواب اللبناني إلياس بو صعب، إن "هناك توازناً بالتعاطي بين لبنان والعدو الإسرائيلي، وقد تكرّس ذلك بمعادلة الجيش والشعب والمقاومة (حزب الله).. ولبنان حصل على كامل حقوقه." وفي المقابل عبّر وزير الطاقة الإسرائيلي السابق يوفال شتاينيتس عن "دهشته لسماع أن اللبنانيين سيحصلون على مئة في المئة من المنطقة المتنازع عليها وإسرائيل صفر." لكن وفق مسؤولين إسرائيليين فإن "المصلحة الإسرائيلية" تكمن في إبعاد لبنان عن فلك إيران. كما رأى وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس أن "الاتفاق اقتصادي في جوهره، لكنه قد يعزز الاستقرار والردع ويُضعف اعتماد لبنان على إيران التي تزوده بالوقود وبسلع أخرى." وفي الخلاصة فان الهدف من ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل، هو بالتاكيد تأمين الغاز لأوروبا وتوجيه رسالة لروسيا من خلال ذلك. كما يهدف الاتفاق أساسا الى حفظ الاستقرار وضمان أمن إسرائيل، انطلاقاً من جنوب لبنان، والسماح لها باستخراج الغاز والنفط في اجواء مستقرة وهادئة.